رقم الوثيقة : MDE 31/001/2006
بيان إخباري رقم : 032
6 فبراير/شباط 2006

اليمن : نحث أعضاء البرلمان تأييد التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بعثت منظمة العفو الدولية اليوم برسائل إلى أعضاء البرلمان اليمني تحثهم فيها على تأييد التصديق، دون إبطاء، على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي).

وسينظر مجلس الممثلين في اليمن في القضية في جلسته المقبلة. وتأمل منظمة العفو الدولية بأن يُمهد المجلس بتأييده الإيجابي للمحكمة الجنائية الدولية الطريق أمام اليمن ليُصبح قريباً الدولة الخليجية الأولى التي تنضم إلى النظام الجديد للعدالة الدولية.

وقد أُسست المحكمة الجنائية الدولية في العام 2002 وبدأت منذ ذلك الحين عملها المهم في التحقيق في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والمقاضاة عليها؛ عندما تكون المحاكم الوطنية عاجزة عن تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة أو غير راغبة في ذلك. وتجري التحقيقات حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان. وصدرت أولى مذكرات الاعتقال عن المحكمة الجنائية الدولية ضد خمسة من قادة "جيش الرب للمقاومة" بسبب جرائم ارتكبوها في شمال أوغندا منذ العام 2002.

وتشكل المحكمة الجنائية الدولية آلية ضرورية طال انتظارها لوضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم وإيجاد رادع فعال ضد ارتكابها في المستقبل. ومن المهم أن تصدِّق جميع الدول على نظام روما الأساسي لضمان تمتع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية على هذه الجرائم الشنيعة، أينما ارتُكبت في العالم.

وفي الرسالة التي بعثت بها إلى أعضاء البرلمان، تنوه منظمة العفو الدولية بالإسهام المهم الذي قدمته أغلبية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. إذ لعبت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوراً فعالاً في صياغة نظام روما الأساسي وساندت اعتماده. وعندما فُتح نظام روما الأساسي للتوقيع، أشارت دول عديدة إلى عزمها على التصديق عليه من خلال التوقيع، بمن فيها الجزائر والبحرين ومصر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والأردن والكويت وعمان والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن. وأصبح الأردن أول دولة من المنطقة تصدِّق عليه في 11 إبريل/نيسان 2002. وعلى الصعيد العالمي، صدَّقت الآن 100 دولة على نظام روما الأساسي.

ويمنح التصديق على النظام الأساسي اليمن دوراً مهماً كدولة طرف لأنها تستطيع عندها المشاركة في الهيئة المشرفة والمنظمة للمحكمة الجنائية الدولية (جمعية الدول الأطراف) وتسمية مرشحين لمناصب قضاة في المحكمة الجنائية الدولية.

كما تتناول رسالة منظمة العفو الدولية الحملة الراهنة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف المحكمة الجنائية الدولية. وإذ تلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تعارض المحكمة الجنائية الدولية معارضة نشطة – مستشهدة بالمخاوف من أن تقوم المحكمة بعمليات مقاضاة نابعة من أهداف سياسية ضد مواطنين أمريكيين – تصر منظمة العفو الدولية على أن بواعث القلق هذه عارية عن الصحة لأن نظام روما الأساسي يتضمن إجراءات حماية وضمانات شاملة للمحاكمة العادلة تمنع نشوء مثل هذا الوضع.

وتلاحظ المنظمة ورود عدد من الأنباء غير المؤكدة التي أشارت إلى أن الحكومة اليمنية وقعت على اتفاقية غير قانونية للإفلات من العقاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، تُلزمها بعدم تسليم مواطنين أمريكيين متهمين بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتدعو منظمة العفو الدولية أعضاء البرلمان اليمني، إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد، إلى طلب توضيح من الحكومة حول ما إذا كان قد تم التوقيع على مثل هذه الاتفاقية. فإذا حصل ذلك، تدعو منظمة العفو الدولية البرلمانيين اليمنيين إلى المطالبة بإلغائها.

خلفية

ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتُمد في 17 يوليو/تموز 1998 على أن تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية الأولية على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد دخل النظام الأساسي حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2002.

وتقبل الدول التي صدَّقت على نظام روما الأساسي بالمسؤولية الأساسية عن التحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاتهم في محاكمها الوطنية. ولن تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا عندما تعجز المحاكم الوطنية عن القيام بذلك أو تمانع في ذلك.

وطوال أكثر من عامين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة لإضعاف المحكمة الجنائية الدولية، ومن ضمنها مطالبة الدول بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية غير قانونية للإفلات من العقاب تلزم تلك الدول بعدم تسليم موظفين أمريكيين متهمين بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولمزيد من المعلومات حول المحكمة الجنائية الدولية، يرجى زيارة الصفحات الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية :
www.amnesty.org/icc